من الكلمات المبهمة في العربية "غير"

الدكتور / أحمد محمد السعيد نافع

في العربية ــ كلمات كثيرة ملازمة للتنكير ، والاضافة ، ولا تفيدها الاضافة تعريفا ، ولا تخصيصا ــ في الأغلب ــ الا بأمر خارج عن الاضافة ولذا تسمى بالألفاظ المتوغلة في الابهام .

من هذه الكلمات (غير) قال عنها النحاة : انها اسم فاعل بمعنى (مغاير) وقد تأتي بمعنى التحول ، وهي من الكلمات التي لها في العربية خصائص معينة ، فهي ملازمة للأفراد والتذكير ، فلا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث فاذا أريد بها مؤنث أنث الفعل المسند اليها.تقول : قامت غير هند اذا كنت تعني امرأة .

وقد شبهها الجرجاني بالظروف المبهمة . لفرط ابهامها في كونها لا تنحصر في شيء فهي مثل . خلفك ، وأمامك .

وكما أن الظروف المبهمة يعمل فيها الفعل اللازم نحو قعدت أمامك ، وسرت خلفك كذلك تعدت الأفعال (لغير) وان لم تكن مفعولا به على التحقيق(١) .

---

(١) الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي ص ٣٣٩ .

وحول هذه الكلمة مسائل متعددة ، ونظرات للنحويين ثاقبة ، ونحن الآن بحمد الله ــ نجليها ، ونكشف عما قيل فيها .

الأصل فيها :

لأصل فى كلمة (غير) أن تكون وصفا لما قبلها ، لما فيها من معنى اسم الفاعل أى (المغاير)(٢) نقول مثلا : المجتهد غير المهمل ، فالمعنى أنه مغاير له وتقول عندى درهم غير زائف ، ورجل غير عاقل، فـ (غير) هنا صفة لما قبلها لأن ما بعدها ليس بعضا مما قبلها ومنه قوله تعالى : « قرآنا عربيا غير ذى عوج »(٣) .

قال ابن يعيش : « فأصل غير أن تكون وصفا »(٣) .

وفى شرح الكافية للجامى(٤) : « كلمة (غير) فى الأصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة فيها ، فالأصل فيها أن تقع صفة واستعمالها على هذا الوجه كثير عن العرب » .

وهى وان كانت فى الأصل وصفا لما قبلها فهى لم توجب للموصوف بها شيئا ولم تنف عنه شيئا ، لأنه مذكور على سبيل التعريف ، فاذا قلنا مثلا :

جائنى غير زيد ، فقد وصفته بالمغايرة له وعدم المماثلة ، ولكنك لم تنف عن زيد المجىء ، وانما هو بمنزلة : جاءنى رجل غير زيد .

وباعتبارها وصفا لما قبلها ، فهى تتبعه فى الاعراب ، كما تتبع

---

(٢) فكأنها تفيد مغايرة مجرورها لموصوفها اما ذاتا أو صفة .

(٣) آية رقم ٢٨ من سورة الروم .

(٣) شرح المفصل ٢/٨٨ .

(٤) ١/٤٢٥ .

سائر الصفات قال تعالى : « فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره »(٥) .

فتنصب كلمة (غير) لأن موصوفها منصوب ، ومثله قوله تعالى : « قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من اله غيره »(٦) فمن زائدة ، والـه مبتدأ ولكم الخبر ، وقيل الخبر محـذوف ، أى : ما لكم من الـه فى الوجود ، ولكم تخصيص وتبيين ، وغيره بالرفع فيه وجهان : أحدهما، هو صفة لاله على الموضع ، والثانى هـو بدل من الموضع ، ويقـرأ بالنصب على الاستثناء ، وبالجر صفة على اللفظ(٧) .

وقوله تعـالى : « وما ملكت أيمـانهن أو التـابعين غير أولى الاربة »(٨) قرئت بالجر على الوصفية(٩) .

وقـوله تعالى : « فبـدل الذين ظلموا قـولا غير الذى قيـل لهم »(٩) .

وقوله تعـالى : « فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا فى حـديث غيره »(١٠) .

وقال الزجاجى : « وقد تكون غير نعتا فتتبع ما قبلها »(١١) .

موصوفها :

الموصوف بها كما ذكر النحاة ـ أتى على أحد وجهين :

---

(٥) آية رقم ٢٣٠ من البقرة .
(٦) آية ٥٩ من الأعراف .
(٧) اعراب القرآن للعكبرى ١/٢٧٦ .
(٨) آية ٣١ من النور .
(٩) آية ٥٩ من البقرة .
(١٠) آية ١٤٠ من النساء .
(١١) الجمل للزجاجى ص ٢٣٢ .

١ ــ أما أن يكون نكرة محضة،مراعاة لأصل (غير) فى أنها متوغلة فى التنكير والابهام ، قال تعالى : « صالحا غير الذى كنا نعمل »(١٢) فغير وصف لصالح ، ولا أثر لاضافتها الى الاسم الموصول لأنها لا تتعرف بالاضافة .

٢ ــ وأما أن يكون معرفة لفظا فقط ، قال تعالى : « صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم »(١٣) على القول بأن (غير المغضوب عليهم) صفة للذين أنعمت عليهم ، فان موصوفها (الذين) جنس مبهم لا قوم بأعيانهم(١٤) .

وحاصل هذا أنه لابد من مراعاة أصلها من التوغل فى الابهام واعتبار كون موصوفها كالنكرة فى المعنى لتطابق الصفة والموصوف فى مطلق التنكير .

من شواهدهم على ذلك قول الشاعر :

واذا أولعت قرضا فأجزه　　انما يجزى الفتى غير الجمل(١٥)

وقد استشهد به سيبويه فى ج ١/٢٧٠ ط بولاق على أن (غير) صفة للفتى ، وقال الأعلم : « الشاهد فيه نعت الفتى وهو معرفة بغير وان كان نكرة ، والذى سوغ هذا أن التعريف بالألف واللام يكون للجنس ، فلا يخص واحدا بعينه ، فهو مقارب للنكرة ، وأن غيرا مضافة الى معرفة فقاربت المعارف لذلك وان كانت نكرة .

---

(١٢) آية ٣٧ من فاطر .

(١٣) ٦ من الفاتحة .

(١٤) شرح التصريح ١/٣٦٠ .

(١٥) الليثى للبيد فى ديوانه ص ١٧٤ وانظره فى الخزانة ٤/٦٨ ، ٧٢ وحماسة البحترى ص ٢٥٢ ، والمقتضب ٤/٤١٠ ومجالس تعلب ص ٥١٥ .

حمل غير على الا :

الأصل فى (غير) كما سبق أن قلنا ان تكون وصفا لما قبلهـا ، ويستفاد منها معنى المغايرة ، أى : مغايرة مجرورها لموصوفها • اما فى الذات نحو مررت برجل غيرك ، أو فى الصفات نحو : دخلت بوجه غير الذى خرجت وحقيقة الاستثناء هو المغايرة ــ أيضا ــ فما قبـل أداة الاستثناء (الا) مغاير لما بعدها نفيا واثباتا ــ فكأنهما قد اتحـدا فى المعنى ، وأصبحت غير شبيهة بـ (الا) لأن (غيرا) يلزمهـا أن يكون ما بعدها على خلاف ما قبلها •

وقد نص على هذا ابن السيد فقال : « وانما استعملت (غير) فى مواضع من الاستثناء لمضارعتها (الا) وذلك أن ما بعدها مخـالف لما قبلها كمخالفة ما بعد (الا) لما قبلهـا »(١٦) كما نص على هذا ــ أيضا ــ الخضرى فى حاشيته على ابن عقيل(١٧) •

فلما كان فى (غير) من مخالفة الاسم الذى بعدها مثل مخالفة ما قبل (الا) لما بعدها حملت عليها ، وجعلت هى وما أضيفت اليه بمنزلة (الا) وما بعدها ، الا أن ما بعد (غير) لا يكون الا مجرورا لأنهـا تلزم الاضافة •

جاء فى المقتضب ٤/٤٢٢ : « واعلم ان كل موضع جاز أن تستثنى فيه بالا جـاز الاستثناء فيه بـ (غير) و (غير) اسم يقـع على خلاف الذى يضاف اليه ، ويدخله معنى الاستثناء لمضارعته (الا) » •

و (غير) لا تكون استثناء الا فى الموضع الذى تصلح فيه أن تكون صفة ابقاء لها على أصلها •

---

(١٦) الخلل فى اصلاح الخلل ص ٢٩٧ •

(١٧) الجزء الأول ص ٢٠٨ •

وحمل (غير) على (الا) كثير فى النحو العربى ، لأن (غيرا) اسم والتصرف فى الأسماء أكثر منه فى الحروف فتقع (غير) فى جميع مواقع (الا) فى المفرغ وغيره ، والموجب وغيره ، والمنقطع وغيره •

فمثال الاستثناء الموجب قول الشاعر :

كل المصائب قد تمر على الفتى وتهون غير شماتة الأعداء

وفى المنفى • تقول : ما أسرع الطلاب غير خالد ، بنصب (غير) على الاستثناء أو (غير) بالرفع على البدلية •

وتقول : ما رأيت الطلاب غير زيد ، أو غير زيدَ بالنصب فى (غير) اما على الاستثناء واما على البدل •

وتقول : ما نظرت الى الطلاب غير زيد ــ بالنصب على الاستثناء أو بالجر على البدلية •

وفى المفرغ تقول :

ما أبطا غير المهمل	بالرفع على الفاعلية
ما أكرمت غير المجد	بالنصب على المفعولية

وعلى ضوء ما سبق يمكن أن نقول : انه يطبق على كلمة (غير) عند ضبط صيغتها الخاصة بها كل الأحكام التى تجرى على الاسم الواقع بعد (الا) عند ارادة ضبطه •

ونص ما قاله سيبويه فى حمل (غير) على (الا) •

« فحروف الاستثناء (الا) وما جاء من الأسماء فيه معنى (الا) فـ (غير) »(١٨) ويقول : « اعلم أن (غيرا) أبدا سوى

---

(١٨) الكتاب ٢/٣٠٩ •

المضاف اليه ، ولكنـــه يكون فيه معنى (الا) فيجـــرى مجرى الاسم الذى بعد (الا) وهو الاسم الذى يكون داخـــلا فيما يخرج منه غـــيره وخارجا مما يدخل فيه غيره »(١٩) .

ثم يقول : « وكل موضع جـــاز فيه الاستثناء بـــ (الا) جـــاز بـــ (غير) وجرى مجرى الاسم الذى بعد (الا) لأنه اسم بمنزلته وفيه معنى (الا) » .

بين سيبويه أن (غـــيرا) تجزىء من الاســـتثناء ، وان لم تكن للاستثناء فى الأصل ، ليقوى الاستثناء بها فى الموضع الذى جعلت فيه بمنزلة (الا) ويؤكد هذا المعنى أبو العباس المبرد فيقول كما جـــاء فى المقتضب ٤/٤١٠ :

« وقد تقع (غير) فى موضع (الا) كما وقعت (الا) فى موضع (غير) » وحمل غير على الا من الأمور التى أجمع عليها النحاة .

لم استحقت (غير) المستثنى بها اعراب الاسم الواقع بعد (الا) ؟

(الا) الاستثنائية حرف لا يتحمل الاعراب (الرفع ــ أو النصب أو الجر) وقد روعى هذا الأصل ، وجعـــل اعرابه الذى كان يستحقه (لولا المانع المذكور وهو الحرفية) على ما بعده على سبيل العارية .

وأصل (غير) من حيث كونه اسما جواز تحمل الاعراب ــ رفعا، ونصبا ، وجرا وما يأتى بعده يكون مشغولا بالجر لاضافته اليه .

فاذا حملت (غير) على (الا) جعل الاعراب الذى كان يســـتحقه ما بعدها عليها (غير) لوجود المانع (وهو الجر بالاضافة) على سبيل

---

(١٩) المصدر السابق ٢/٣٤٣ .

العارية أيضا(٢٠) فكأن حركة (غير) الاعرابية على ما بعدها على سبيل الحقيقة ، وعليها نفسها عارية .

قال أبو العباس المبرد : « وكل موضع وقع الاسم فيه بعد (الا) على ضرب من الاعراب كان ذلك حالا فى (غير) الا أن يكون نعتا فيجرى على المنعوت الذى قبلها وذلك قولك : جائنى القوم غير زيد ، لأنك كنت تقول : جائنى القوم الا زيدا »(٢١) .

والدليل على أن الحركة لما بعدها على الحقيقة أنك اذا عطفت على الاسم الواقع بعد (غير) جاء فى المعطوف وجهان : الجر على اللفظ ، والحمل على المعنى تقول : ما قام القوم غير زيد وعمرو بالجر عطفا على اللفظ ، وبالرفع عطفا على محل (غير) ولأن الاسم الواقع بعد (غير) لو كان واقعا بعد (الا) لكان مرفوعا ، فتعطف بالرفع عليه(٢٢) :

ومن ذلك قول الشاعر :

لم يبق غير طريد غير منفلت وموثق فى حبال القد مسلوب(٢٣)

فانه روى بجر (موثق) عطفا على لفظ (طريد) وبرفعه عطفا على (طريد) المعنى ، لأن المعنى : لم يبق الا طريد وموثق .

وقد نص سيبويه على هذا فقال فى ٢/٣٤٤ : « زعم الخليل — رحمه الله — ويونس جميعا أنه يجوز : ما أتانى غير زيد وعمرو ،

---

(٢٠) شرح الكافية للرضى ٢/٢٤٦ وانظر الخضرى على ابن عقيل ١/٢٠٨ .

(٢١) المقتضب ٤/٤٢٢ .

(٢٢) الاستغناء فى أحكام الاستثناء ص ٣٤٣ .

(٢٣) لم أقف على قائله ، وهو فى المقرب لابن عصفور ١/١٧٢ ، والاستغناء ٣٤٣ ومعجم الشواهد ١/٤٧ ، ٦٣ وهو من بحر البسيط .

فالوجه الجر ، وذلك أن غير زيد فى موضع الا زيد ، وفى معناه فحملوه على الموضع ــ كما قال :

فلسنا بالجبال ولا الحديدا (٢٤)

فلمـــا كان فى موضـــع الا زيد ، وكان معناه كمعناه حملوه على الموضع •

ولكن : كيف اجتمع فى (غير) أنها استثناء ومستثنى من جهة تحملهـــا اعراب المستثنى :

وللاجابة على هذا نقول : ان (غيرا) فيها اعتباران :

الأول : شبهها بالا من جهة أنها توجب النفى والايجـــاب ، فانك اذا قلت مررت برجل غير زيد ، فقد أوجبت المرور برجل مغاير لزيد وزيد لم يثبت له مرور ، فحصلت المغايرة والمباينة فى الحكم من حيث الجملة ، فشـــابهتَ (الا) فى أن ما بعـــدها مخالف لما قبلهـــا فمن هذا الوجه حصل الاستثناء •

الثانى : أنها لما جـــرت ما يستحق اعـــراب الاستثناء ، ومنعت من ظهوره فيه وهى قابلة له ، جعل ذلك فيها تحصيلا للبيـــان ، ليفهم البدل من الصفة من الاستثناء •

واذا حصل حكمان بحسب اعتبارين فلا عجب فى ذلك •

---

(٢٤) استشهد به سيبويه على جواز العطف على الموضع فقال فى ٦٧/١ : « ومما جاء من الشعر فى الاجراء على الموضع قول عقبة الأسدى ــ وأنشد البيت ــ لأن الباء دخلت على شىء لو لم تدخل عليه لم يخل المعنى » •

حمـل الا على غير :

وكما حملوا (غير) عـلى (الا) فى الاستثناء ، حملـوا (الا) عليها فى الوصف بهـا فتفيد المغايرة ذاتا أو صـفة ، بلا نظر للنفى والاثبات ، ولكن حمل (غير) على (الا) أكثر لأن التصرف فى الأسـماء أكثر منه فى الحروف ، فلذلك تقع (غير) فى جميع مواقع (الا) ولا تقع (الا) فى موقع (غير) الا بشروط ـ نتحدث عنها فيما بعد :

وقد نص سيبويه عـلى هذا الحمل فقـال(٢٥) « باب ما يكون الا وما بعده وصفا بمنزلة مثل وغير ، وذلك قولك : لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا ، والدليل عـلى أنه وصف انك لو قلت : لو كان معنـا الا زيد لهلكنا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت ، ونظير ذلك قوله عز وجل : « لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا »(٢٦) .

والمعنى ـ والله أعلم ـ لو كان فيهما آلهة غير الله ، ولو كان معنا رجل غير زيد ونفس المعنى رده المبرد فى المقتضب(٢٧) ، والآبدى فى شرح الجزولية ، ونقله القرافى فى أحكام الاستثناء(٢٨) ، وابن يعيش فى شرحه على المفصل(٢٩) تقول : جائنى القوم الا زيد ، تجعل (الا) و (زيدا) صفة للقوم وكان حده أن يكون نصبا ، ولكننا لما حملنا (غيرا) على (الا) فاستثنينا جاز أن تجعل الا صفة من حيث شبهت غيرا بها .

ومن شواهد النحاة على وقوع (الا) صفة قول الشاعر :

---

(٢٥) الكتاب ٢/٣٣١ .

(٢٦) آية ٢٢ من الأنبياء .

(٢٧) المقتضب ٤/٤٠٨ .

(٢٨) ص ٣٣١ .

(٢٩) جـ ٢ ص ٨٩ .

أنيخت فألقت بلـدة فوق بلدة قليل بها الأصوات الا بغامها(٣٠)

وقـد استشهد به سيبويه فى ١/٣٣٢ عـلى وقوع (الا) صـفة وحملها على (غير) ، وقال المبرد « كأنه قال : قليل بها الأصـوات غير بغامها فـ (الا) فى موضع (غير) (٣١) ومثل ذلك قول الشاعر ـ أيضا :

وكـل أخ مفـارقه أخـوه لعمر أبيك الا الفرقدان(٣٢)

فكأنه قال : وكل أخ غير الفرقدين مفارق أخوه .

هذا ، ولما كان حمل (الا) عـلى (غير) أقل من حمـل (غير) على (الا) اشترط النحاة فى الوصف بـ (الا) شروطا منها :

١ ـ أن موصوفها لابد أن يكـون مذكورا ، أى : ملفـوظا به ، فلا تنوب عن موصوفها ـ تقول مثلا : ما جائنى أحـد الا زيد ، ففى (الا زيد) وجهان ـ أما أن يكون صفة أو بدلا .

---

(٣٠) البيت من قصيدة لذى الرمة فى ديوانه ص ٦٣٦ وانظره فى المقتضب ٤/٤٠٩ وخزانة الأدب ٢/٥١ والمغنى ١/٦٨ وسيبويه ٢/٣٣٢ والشاهد فيه وقوع (الا) صفة مثل (غير) قال الأعلم « والمعنى قليل الأصوات غير بغامها ، أى الأصـوات التى هى غير صـوت الناقة ويجوز أن يكون البغام بدلا من الأصوات على أن يكون قليل بمعنى النفى فكأنه قال : « ليس بها صوت الا بغـامها » ولما كانت (الا) التى تقع صـفة فى صورة الحرف الاستثنائى نقل اعرابهـا الذى تسـتحقه الى ما بعدها فرفع بغامها انما هو بطريق النقل من (الا) .

(٣١) المقتضب ٤/٤٠٩ .

(٣٢) استشهد به سيبويه على أن (الا) وقعت نعتا لكل ، ويرى الكوفيون أن (الا) فى البيت بمعنى الواو ورد عليهم ابن الأنبارى فى الانصاف ص ١٧٣ ـ ١٧٥ وانظره فى سيبويه ٢/٣٣٤ وابن يعيش ٢/٨٩ والأشمونى ٢/١٥٧ .

وقد نص على هذا سيبويه(٣٣) فقال : « واذا قال : ما آتانى أحـد الا زيد فأنت بالخيار ان شئت جعلت (الا زيد) بدلا ، وان شئت جعلته صفة » .

فكلام سيبويه صريح فى أنه يجـوز جعل (الا) صفة مع صـحة الاستثناء كهذا المثال ، ومع عدم صحة الاستثناء ــ أيضا ــ كمـا فى مثاله لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا(٣٤) .

ويقرر ــ أيضا ــ فى كلامه أن (الا) وما بعدها انما تكون وصفا اذا كان قبلها اسم موصوف مذكور ، وجعلها سيبويه مثل (أجمعين) لا تكون الا تابعة لمذكور ملفوظ به ، فلا يقوم مقام المنعوت ، كما يقام مثل وغير مقام المنعوت(٣٥) . تقول : مررت بمثل خالد ، وبغير على ، وأنت تريد برجل مثل خالد ، وبرجل غير على ، لأن (غير ومثـلا) اسمان ينعت بهما وهما يتصرفان تصرف الأسـماء ، كما أن (غيرا) اسم متمكن تعمل فيه العوامل فلهذا يقوم مقام الموصوف ــ كما نص على هذا ــ أيضا ــ ابن مالك جاء فى التسهيل ص١٠٤ : « ولا تكون كذلك دون متبوع » .

واذا كان سيبويه يجوز جعل (الا) صفة مع صحة الاستثناء وعدمه فان ابن هشام فى المغنى(٣٦) ــ ينص على أنه لا يجوز الوصف بهـا الا حيث يصح الاستثناء ، فيجوز : عندى درهم الا دانق ، لأنه يجوز الا دانقا ويمتنع الا جيد لأنه يمتنع الا جيدا ، ويجوز درهم غير جيد

---

(٣٣) الكتاب ٢/٣٣٤ .

(٣٤) المصدر السابق ٢/٣٣١ .

(٣٥) ابن يعيش ٢/٩٠ .

(٣٦) المغنى ١/٧٢ .

قاله جماعات وابن الحاجب شرط للوصف بـ (الا) أن يتعذر الاستثناء فيقول فى ١/٢٤٦ «وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل (الا) على (غير) لتعذر الاستثناء عند وجودها ، فيضطر الى حملها على (غير)•

وانظر البحر المحيط لأبى حيان ٢/٢٦٦ ــ ٢٦٧ •

وشرح الكافية للرضى ١/٢٢٧ •

وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٨٩ ــ ٩٠ ، والمهع ١/٢٢٩ •

٢ ــ أن يكون الموصوف بـ (الا) جمعا،أو واحدا فى معنى الجمع، فلا يوصف بها المفرد(٣٧) ، وقد اشترط هذا حتى يمكن الاستثناء فيه ابقاء للفظ (الا) على أصله وهو الاستثناء ، ولأنها لا تكون نعتا الا فى الموضع الذى يجوز فيه أن يكون استثناء ، ولأن (غيرا) انما حملت على (الا) لتضمنها معنى الاستثناء ، فلا تحمل (الا) عليها لا حيث يصح الاستثناء • ومن أمثلته قوله تعالى « لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا» فـ (الا) فى الآية صفة لآلهة ، والموصوف كما نرى جمعا •

وقال ابن السراج فى أصوله ١/٣٤٨ : « لا يجوز أن تكون (الا) وصفا الا فى الموضع الذى يصح أن يكون فيه استثناء ، وذلك أن تكون بعد جماعة ، أو واحد فى معنى الجماعة ــ أما النكرة ــ أو ما فيه الألف واللام على غير المعهود »(٣٨) •

---

(٣٧) وقد نص على هذا الصبان فقال : « فلا يوصف مفرد محض ولا معرفة محضة ، والمراد يشبه الجمع ما كان مفردا فى اللفظ دالا على متعدد فى المعنى ، ويشبه الجمع ما أريد به الجنس كالمعروف بأل الجنسية » انظر الأشمونى ٢/١٥٦ •

(٣٨) وقد نقل هذا النص القرافى فى كتاب الاستثناء ص ٣٣٧ •

وقال ابن يعيش : « واعلم أنه لا يجوز أن تكون الا صفة الا فى الذى يجوز أن تكون فيه استثناء ، وذلك أن تكون بعد جمع أو واحد فى معنى هذا الجمع • اما نكرة منفية ، أو ما فيه الألف واللام لتعريف الجنس ، لأن هذا الموضع الذى تجتمع فيه هى وغير فتقارضا»(٣٩)•

٣ ــ أن يكون ما بعد (الا) الموصوف بها اسما مفردا لا جملة لأن (غيرا) لا تضاف الى الجملة ، فكذلك ما كان بمعناها ، فلا يجوز ما جاءنى أحد الا زيد خير منه ، وأنت تريد الصفة ، لأن (غيرا) لا يكون فيها ذلك لأنها تضاف الى المفرد لا الى الجملة(٤٠) •

توجيه نصب (غير) الاستثنائية فى الكلام التام الموجب :

للنحويين فى توجيه نصب(غير) الاستثنائية اذا كان الكلام تاما موجبا آراء مختلفة نذكرها فيما يلى :

١ ــ قال أبو الحسن الأشمونى : « انتصاب (غير) فى الاستثناء كانتصاب الاسم بعد (الا) عند المغاربة ، واختاره ابن عصفور •

وقد علق الصبان على قوله : « كانتصاب الاسم بعد الا ، فقال : أى فى نصب كل منهما على الاستثناء ، وان كان العامل فيما بعد (الا) هو (الا) على الصحيح ، وفى (غير) ما فى الجملة قبله من فعله أو شبهه •

وانما نصبت (غير) على الاستثناء ، مع أن المستثنى هو الاسم الواقع بعدها لأنه لما كان مشغولا بالجر لكونه مضافا اليه ، جعل ما كان يستحقه من الاعراب المخصوص ــ لولا ذلك ــ على (غير) على

---

(٣٩) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٩٠ •

(٤٠) الاستثناء ص ٣٣٣ •

سبيل العارية والدليل على أن الحركة بعدها حقيقة جواز العطف على المحل قاله الدماميني ٠

ثم قال : وانظروا اذا لم يكن فى الجملة قبله فعل أو شبهه فما لعامل نحو ٠ (ما أحد أخوك غير زيد) هل هو (أعنى) مقدرا فتكون (غير) مفعولا به أو الجملة بتمامها كما قيل به فى محل ما بعد (خلا وعدا) كما سيأتى كل محتمل(٤١) ٠

٢ ــ وعلى الحال عند الفارسى ، واختاره ابن مالك ، قال الصبان : « فتؤول بمشتق ، أى قام القوم مغايرين لزيد فى الفعل ، وأورد عليه ان مجرورها لا محل له حينئذ ، وقد نصبوا المعطوف عليه مراعاة لمحله ، ثم دفع هذا الايراد بقوله : وقد يقال : مذهب الفارسى والناظم أن ذلك من العطف على المعنى لا على المحل ، ومدار العطف على المعنى كون الكلام بمعنى كلام آخر فيه نصب ذلك الاسم وان لم يكن له محل فى الأصل ولا فى الحال »(٤٢) ٠

و (غير) فى قوله تعالى : « فمن اضطر غير باغ ولا عاد »(٤٣) تعرب حالا للمضطر كأنك قلت : فمن اضطر لا باغيا ولا عاديا ، فهو له حلال(٤٤) وقوله (ولا عاد) معطوف على باغ ، ولو جاء فى غير القرآن منصوبا عطف على موضع غير لجاز(٤٥) ٠

---

(٤١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ١٥٧/٢ ٠

(٤٢) نفس المصدر السابق ٠

(٤٣) آية رقم ١٧٣ من البقرة ٠

(٤٤) معانى القرآن للفراء ١٠٣/١ ٠

(٤٥) اعراب القرآن للعكبرى ٧٦/١ ٠

٣ ــ وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة ، واختاره ابن الباذش قال الدماميني : لمشاركته ايهامها فى الابهام .

ولا حاجة الى هذا العذر لما تقدم من أن حركة (غير) لما بعدها على الحقيقة ، وهى عليها عارية .

هل تبنى غير :

قال أبو زكريا الفراء : (غير) فى الاستثناء مطلقا سواء أضيفت الى معرب أو الى مبنى ، لكونها بمعنى الحرف يعنى (الا) .

ومنعه البصريون ، لأن ذلك فيه عارض غير لازم ، فلا اعتبار به . أما اذا أضيف الى مبنى فلا خلاف فى جواز بنائه على الفتح(٤٦) . واحتج سيبويه على ذلك بقول الشاعر :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت
حماقة فى غصون ذات أو قال(٤٧)

قال سيبويه : « وزعموا أن ناسا من العرب ينصبون هذا الذى فى موضع الرفع ، فقال الخليل : رحمه الله ــ هذا كنصب بعضهم يومئذ فى كل موضع فكذلك غير أن نطقت »(٤٨) .

---

(٤٦) شرح الكافية للرضى ٢٤٦/١ .

(٤٧) هذا البيت قد استشهد به سيبويه فى ٣٢٩/١ ، وابن السراج فى أصوله ص ٣٦ ، وابن هشام فى المغنى ١٧١/١ ، وشرح الأشمونى ٤٤١/٣ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٤٦ وشرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٢ والشاهد جواز بناء غير على الفتح لاضافتها الى غير متمكن وان كانت فى موضع رفع .

(٤٨) الكتاب ٣٢٩/٢ .

ونقل أبو على الفارسى : « يقال (غير) بالرفع و (غير) بالنصب فعلى قول سيبويه يجوز أن تبنيه على الفتح لأنه مضاف الى غير متمكن وذلك أن المضاف اليه يفيد فى المضاف التعريف فيعرفه وينكره(٤٩) •

ويعنى — سيبويه — بنصبها فى كل موضع أنها مبنية ، والعلة فى بنائها أنها مضافة الى مبنى ، فكان (غيرا) و (أن) اسما واحدا وفتحه كما تفتح خمسة عشر •

ويجوز أن يكون نحو قول الشاعر :

غير أنى قد استعين على السهم اذا خف بالثوى النجاء(٥٠)

من هذا الباب • على أن (غيرا) يجوز أن مبنية على الفتح لاضافتها الى (أن) المشددة ، ويجوز أن تكون منصوبة لكونها استثناء منقطعا(٥١) •

وقد نص ابن هشام على جواز بنائها اذا أضيفت الى مبنى فقال فى ١٥٩/١ من المغنى « ويجوز بناؤها على الفتح اذا أضيفت الى مبنى » •

وظاهره جواز بناء (غير) عند اضافتها الى أحد هذين اللفظين (أن) (أن) مع معموليهما من المبنيات لا غير •

وقد عمم سيبويه وغيره اضافتها الى كل مبنى •

---

(٤٩) المسائل المنثورة ص ٥٨ •

(٥٠) البيت من الخفيف قاله الحارث بن حلزة وانظره فى شرح الكافية للرضى ٢٤٦/١ والخزانة ٤١٤/٣ ومعجم الشواهد ٢٢/١ وهذا البيت من شواهد البصريين على بناء غير لكونها أضيفت الى مبنى •

(٥١) شرح الكافية للرضى ٢٤٦/١ •

ومن الأمثلة على ذلك قــول الشاعر :

لذ بقيس حين يأبى غيره تلفه بحرا مفيضا خيره(٥٢)

فقد جاءت كلمة (غير) مبنية على الفتح لاضافتها للضمير المبنى ــ على ما يقول البصريون •

وقد ذهب الكوفيون الى جواز بناء (غير) فى موضع يحسن فيه (الا) سواء أضيفت الى متمكن ، أو غير متمكن(٥٣) •

وقد بسط الكلام ــ فى هذه القضية ــ ابن الأنبارى فى مسـائل الخلاف على مذهبهم ، وذكر ما رد به البصريون عليهم مفصلا ، ومن أحب الاطلاع عليه فلينظره فى ١/٢٨٧ مسألة رقم ٣٨ •

هل تتعرف (غير) وتكون نعتا للمعرفة :

للنحويين فى هذه القضية ثلاثة أقوال أشار اليها ابن فرحــون فى شرح المفصل ، ونقلها القرافى فى كتابه الاستغناء فى أحكام الاستثناء ص٣٤٢ ، ونقلهـا الصـبان فى حاشـيته عـلى شـرح الأشـمونى للألفية ٢/١٥٥ •

الأول : قيل أنها تتعرف لأجل وجود الاضافة وهى سبب التعريف وذلك اذا وقعت فى موضع لا تكون فيه الا معرفة وذلك اذا أريد بها شىء قد عرف بمضاده المضاف اليه ، كما اذا قلت: مررت بغيرك ، أى المعروف بمضادتك الا أنها فى هذه الحالة لا تجرى صفة(٥٤) •

---

(٥٢) انظـره فى الخزانة ٣/٤٠٧ ، وشرح شـواهد المغنى ١٥٦ ، والعينى ٣/٣٨ وابن هشام فى المغنى ص ١٥٩ والرواية فى هذا البيت بالفتح (غيره) بدليل الروى •

(٥٣) خزانة الأدب للبغدادى ٣/٤٠٨ •

(٥٤) انظر خزانة الأدب للبغدادى ٣/٤٠٨ •

الثانى : لا تتعرف لافراط الشـــياع ، وبقائه مع الاضافة : فلو قلنا مثلا : جائنى رجل غير زيد ، فان كل أحـــد هو غير زيد ، وهـــذا الشياع هو سبب التنكير ، فتكون نكرة ، ولأنها لا تخص واحدا بعينه ، فهى نكرة وان كانت مضافة الى معرفة(٥٥) .

الثالث : انهـــا وقعت بين ضدين لا ثالث لهما تكون معرفـــة ، والا فلا تتعرف. تقول : مررت بغـــير الساكن فيعلـــم بالضرورة أنه المتحرك ، ومنه قوله تعالى : « صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين » .

وهم المؤمنون فوقع التعيين ، وانتفى الشياع فحصل التعريف .

والنحويين فى (غير) هذه اعرابات :

قيل : أنها بدل من الذين بدل نكرة من معرفة .

وقيل : نعت للذين .

ولكن ، كيف تكون (غـــير) نعتـــا للذين ، وهى نكرة ، ومنعـــوتها (الذين) معرفة ؟

وقد أجاب النحويون على هذا الاشكال بجوابين :

أحدهما : أن (غيرا) انما تكون نكرة اذا لم تقع بين ضـــدين ، أما اذا وقعت بين ضدين ، فقـــد انحصرت الغـــيرية فتعرف حينئـــذ بالاضافة تقول : عليك بالحركة غير السكون ، والآية من هذا القبيل .

الثانى : أن الموصول أشبه النكرات فى الابهام الذى فيه فعومل معاملة النكرات(٥٦) .

---

(٥٥)شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٢٥ .

(٥٦) انظر حاشية الجمل على الجلالين ٤/٦٢٤ .

ونص ما قاله أبو زكريا الفراء فى هذه المسألة : « وانما جاز أن تكون (غير) نعتا لمعرفة لأنها قد أضيفت الى اسم الألف واللام ، وليس بمعمود له ، ولا الأول أيضا بمعمود له ، وهى فى الكلام بمنزلة قولك : لا أمر الا بالصادق غير الكاذب ، كأنك تريد بمن يصدق ولا يكذب »(٥٧) .

وقال الرضى(٥٨) : « ان اضافة (غير أو مثل) أو شبههما الى معرفة لا تزيل ابهامه الا بأمر خارج عن الاضافة كوقوع (غير) بين ضدين كما فى قوله تعالى « صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم » .

قال : لأن وقوع (غير) بين ضدين يرتفع ابهامه لأن جهة المغايرة تتعين بخلاف خلوها من ذلك كقولك : «مررت برجل غيرك» .

ونفس المعنى ردده النسفى عند قوله تعالى :« غير المغضوب عليهم » فقال : « وغير لا تتعرف بالاضافة لأنه اذا وقع بين مضادين وكانا معرفتين تعرفت بالاضافة نحو : عجبت من الحركة غير السكون »(٥٩) .

وقال صاحب القاموس : « ولا تتعرف (غير) بالاضافة لشدة ابهامها واذا وقعت بين ضدين كغير المغضوب عليهم ضعف ابهامها أو زال »(٦٠) .

---

(٥٧) معانى القرآن للفراء ١/٧ .

(٥٨) شرح الكافية ١/٢٤٦ .

(٥٩) تفسير النسفى بهامش الخازن ١/٢٠ .

(٦٠) القاموس المحيط للفيروزآبادى مادة (غير) .

هل تدخل عليها الألف واللام :

نص أبو حيان فى البحر المحيط على أن ادخال (أل) على (غير) خطأ لفرط ابهامها ولأنها لا تتعرف فى ١/٢٨ : « غير مفرد مذكر دائما، واذا ريد به مؤنث جاز تذكير الفعل حملا على اللفظ ، وتأنيثه حملا على المعنى ، وأصله الوصف ، ويستثنى به ، ويلزم الاضافة لفظا أو معنى ، وادخال عليه خطأ ، ولا يتعرف وأن أضيف الى معرفة » .

وقد نقل الجمل فى حاشيته على الجلالين عن السمين مثل ما قاله أبو حيان فى (غير) فقال : « واعلم أن لفظ غير مفرد مذكر دائما ، وهى فى الأصل صفة بمعنى اسم الفاعل وهو مغاير ، ولذلك لا تتعرف بالاضافة وكذا أخواتها أعنى نحو (مثل وشبه وخدن) ، هى من الألفاظ الملازمة للاضافة لفظا أو تقديرا فادخال (الألف واللام)(٦١) عليه خطأ . انتهى .

وقال صاحب المصباح المنير : « وغير يكون وصفا للنكرة ، تقول : جائنى رجل غيرك وقوله تعالى « صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم » انما وصف بها المعرفة لأنها أشبهت المعرفة باضافتها الى المعرفة ، فعوملت معاملتها ، ووصفت بها المعرفة .

ومن هنا اجترأ بعضهم فأدخل عليها الألف واللام ، لأنها لما شابهت المعرفة باضافتها الى المعرفة جاز أن يدخلها ما يعاقب الاضافة وهو الألف واللام وفى تاج العروس(٦٢) : نقل النووى فى تهذيب

---

(٦١) حاشية الجمل على الجلالين ٤/٢٦٤ .

(٦٢) مادة غير ، وانظر عنية الطالب ومنية الراغب لأحمد فارس الشدياق ص ١٦٢ .

الأسماء واللغات عن أبى الحسين فى شمائله ، منع قوم دخول الألف واللام على (غير ، وكل ، وبعض) لأنها لا تتعرف بالاضافة فلا تتعرف باللام .

قال : وعندى لا مانع من ذلك ، لأن اللام ليست فيها للتعريف ولكنها اللام المعاقبة للاضافة نحو قوله تعالى : « فان الجنة هى المأوى »(٦٣) أى مأواه ، على أن (غيرا) قد تتعرف بالاضافة فى بعض المواضع ، قد يحمل (الغير) على الضد و (الكل) على الجملة و (البعض) على الجزء فيصح دخول اللام عليها بهذا المعنى،انتهى. قال القرافى لكن فى هذا خروج عن محل النزاع(٦٤) .

والحريرى يعد ادخال الألف واللام على (غير) من أوهام الخواص فيقول « ويقولون (فعل الغير كذا) فيدخلوا على (غير) آلة التعريف ، والمحققون من النحويين يمنعون من ادخال الألف واللام لأن المقصود من ادخال آلة التعريف على الاسم النكرة أن تخصصه بشىء بعينه .

وقد علق الشهاب الخفاجى على قول الحريرى هذا فقال :

« ما ادعاه من عدم دخول (أل) على (غير) وان اشتهر فلا مانع منه قياسا ، وانما المهم فيه اثبات السماع عن العرب .

وأورد ما نقله النووى عن أبى الحسن فى شمائله وهو الذى ذكره صاحب التاج .

وبعده قال : قال صاحب الهادى : لا يجوز ادخال اللام عليه

---

(٦٣) آية رقم ٤١ من سورة النازعات .

(٦٤) الاستغناء ص ٣٣٥ .

لأنه لابد له من الاضافة ، والمضاف اليه اما مذكور أو منوى ولا يجوز تثنيته ولا جمعه كما ذكره سيبوية .

ونص ما قاله سيبويه فى هذه المسألة : « وغير أيضا ليس باسم متمكن ألا ترى انها لا تكون الا نكـرة ، ولا تجمع فلا تدخلهـا الألف واللام » ٣/٤٧٩ .

هذه بعض الآراء التى قيلت فى ادخال (أل) على (غير) .

وخلاصة القول : أنه يجوز دخول (أل) عليها ، وأن ذلك يكسبها تعريفا وذلك من وجهين :

(الأول) أن (أل) مساوية للاضافة فحكمها حكمها فى المنع والجواز حتى ان من يرى أن (غيرا) لا تتعرف بالاضافة يقول : انها لا تتعرف أيضا بالألف واللام ، لأن المانع من تعريفها بالاضافة مانع من تعريفها بالألف واللام(٦٥) .

(الثانى) : أنه قد تصاحب (أل) قرينة تدل على المعهد ، فلا يكون مدلول (غير) حينئذ هو مطلق المغايرة ، وانمـا يكون المراد مغـايرة خاصة معهودا صاحبها ، واذا يكون دخـول (أل) عليها مكسبا اياهـا تعريفا من غير شك ولنضرب لذلك مثالا .

وقع خلاف بين اثنين فى الرأى ، وجرت بينهما مناظرات وممارات أمام ناس يحسنون الاستماع اليهـا ويهمهم الأمر ، فاذا قال الأول مثلا صاحب الحجة والدليل القوى ، هذه أدلتى هذه حجتى هذا قولى أما ما يدعيه (الغير) أو البعض ، فليس له سند قوى . اذا قال هـذا

---

(٦٥) عنية الطالب ١٦٢ .

فهل يشك حد ممن سمع ذلك الخلاف أو شهد بعض وقائعه فى أن المراد بذلك (الغـير) شخص معين هو الطرف الثانى فى الخـلاف فقد عينته القرائن التى صارت بها (أل) للعهد •

بين غير وسـوى :

قد تأتى (سوى) فى العربية بمعنى (غـير) فيستثنى بها ، كمـا يوصف بها ـ أيضا ـ وهى (سوى) عـند الزجاجى وابن مالك كـ (غير) فى المعنى والتصرف تقول : جائنى سواك ، بالرفع على الفاعلية، ورأيت سـواك بالنصب على المفعولية ، وما جاءنى أحد سواك بالنصب على الاستثناء والرفع على الوصفية ، وهو الأرجح •

وجه الشبه بينها وبين غير :

أولا : اجماع أهل اللغة على ان معنى قول القائل : قاموا سواك وقاموا غيرك واحد •

ثانيا : انه يجوز فى المعطوف على المستثنى بها اعتبار المعنى كمـا جاز ذلك فى غير •

وقد جعلها ابن مـالك مساوية لغـير فقال : « تسـاويها مطلقـا سـوى »(٦٦) بعـد ذكره جـواز اعتبـار المعنى فى العطف عـلى مجرور (غير) •

ثالثا : انها تضاف الى ما بعدها كما تضاف (غير) •

الا أنه قد لوحظ أن هناك فروقا بينهما منها :

---

(٦٦) التسهيل ص ٢٠٧ •

١ ــ أن المضاف اليه قد يحذف بعد (غير) اذا دلت عليه قرينة مثل : أخذت عشرة ليس غير(٦٧) ، أى ليس غير العشرة ولا يصح أخذت عشرة ليس سوى ، وذلك لأن سوى بلغاتها المختلفة من الأسماء الواجبة الاضافة لفظا ومعنى فلا يصح قطعهما عن هذه الاضافة اللفظية .

ونص ما قاله الأشمونى : « تفارق غير سوى فى أمرين : أحدهما أن المستثنى بغير قد يحذف اذا فهم المعنى نحو ليس غير بالضم وبالفتح وبالتنوين بخلاف سوى » .

ونفس المعنى ذكره ابن هشام فى المغنى ١/٢٥٧ .

٢ ــ أن (غير) لا تكون ظرفا ، أما سوى فتقع ظرفا للمكان نحو جاء الذى سواك ، قالوا : ولا تخرج عن الظرفية الا فى الشعر نص عليه الأشمونى ١/١٦٠ .

والذى يدل على ظرفيتها أنها تقع صلة فتقول : جائنى الذى سواك ورأيت الذى سواك ، ومررت بالذى سواك كما تقول جائنى الذى عندك .

واستدل على ظرفيتها . بأن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها ولا يكون ذلك فى شىء من الأسماء الا ما كان ظرفا تقول ان عندك زيدا قال الشاعر :

وابذل سوام المال ان سواءهما دهما وجونا(٦٨)

---

(٦٧) انظر حاشية الصبان على الأشمونى ٢/١٦٠ .

(٦٨) قال لبيد بن ربيعة العامرى ، واستشهد به النحويون على =

فنصب سواءهما على الظرف ، ودهما وجونا على أنها اسم ان وقد تخطاه العامل الى ما بعده ، كما قال الله تعالى « ان لدينا أنكالا وجحيما »(٦٩) الا أن فيه معنى الاستثناء كما فى غير .

٣ ــ أن استعمال (غير) فى الاستثناء ليس هو الأكثر ، وانما الأكثر أن تكون نعتا ، اما لنكرة أو وما يشبهها .

(لا) قد تأتى بمعنى (غير) :

نص بعض النحاة على أن (لا) قد تأتى بمعنى (غير)(٧٠) فقولك : خرجت بلا زاد ، أى بغير زاد ، وجئت بلا شىء أى بغير شىء وغضبت من لا شىء ، وأخذته بلا ذنب . فتزاد بين الجار والمجرور والمعطوف والمعطوف عليه والنعت والمنعوت ونحو ذلك مما يحتاج بعضه الى بعض و (لا) ها هنا اسم لدخول حرف الجر عليها .

وجاءت (لا) بمعنى (غير) فى مواضع كثيرة فى القرآن الكريم منها قوله تعالى : « انها بقرة لا فارض ولا بكر »(٧١) معناه : غير

=

سواء تكون ظرفا وهو مذهب سيبويه والجمهور فهى عندهم لا تخرج عن النصب على أنها ظرف مكان وابن مالك والزجاجى على أنها بمعنى (غير) فتقع صفة واستثناء وسوام المال ــ بتشديد الميم ــ على فواعل ، والدهم جمع الأدهم وهو نوع من البعير ومن أطيبها لحما لا سيرا ، والجون . بضم الجيم جمع الجون بفتحها وهو من الابل والخيل الأدهم . وانظر هذا الشاهد فى شرح المفصل لابن يعيش ٨٣/٢ .

(٦٩) آية رقم ١٢ من سورة المزمل ،

(٧٠) انظر الأزهية ص ١٦٠ .

(٧١) سورة البقرة الآية ٦٨ .

فارض وغير بكر،وكذلك قوله تعالى : «زيتونة لا شرقية ولا غربية»(٧٢) معناه: غير شرقية ، وغير غربيـــة ، وكذلك قوله تعـــالى : « وظل من يحموم لا بارد ولا كريم »(٧٣) معنـــاه : غير بارد وغير كريم ، وقال تعالى : « انطلقوا الى ظل ذى ثلاث شعب لا ظليل »(٧٤) معنـــاه غير ظليل : « قال تعالى : « غير المغضوب عليهم ولا الضالين »(٧٥) معناه وغير الضالين » ، وهى قراءة بعض الصحابة(٧٦) .

وقال الأسود بن يعفـــر :

تحية من لا قاطع حبل واصل ولا صارم قبل الفراق قرينا(٧٧)

أراد تحية انسان غير قاطع حبل من يصله ، وتقول : زيد لا فارس ولا شجاع » وتقول : مررت برجل لا فارس ولا شـــجاع ولا فارس ولا شجاع ، تريد غير فارس وغير شجاع من جره جعله نعتا لرجل، والمعنى : غير فارس وغير شجاع ومن رفع أضمر (هو) أراد لا هو فارس ولا هو شجاع فمعنى (لا) فيما سبق معنى (غير) وهى فى كل ما ذكرنا زائدة الا أنه لا يجوز اخراجها من الكلام لئلا يصير النفى اثباتا والمعنى على النفى ، لكن يقال فيهـــا زائدة من حيث وصول عمل ما قبلها الى

---

(٧٢) سورة النور الآية ٣٥ .

(٧٣) سورة الواقعة الآيتان ٤٣ ، ٤٤ .

(٧٤) سورة المرسلات الآيتان ٣٠ ، ٣١ .

(٧٥) سورة الفاتحة الآية ٧ .

(٧٦) نسبت فى البحر المحيط لأبى حيان الى عمرو أبى .

(٧٧) انظره فى الأزهية ص ١٦١ ، وأمالى ابن الشـجرى ٢/٢٣٠ ونسبه للأسود قال : بخفض قاطع وصارم ، قال : أراد تحية انسان غير قاطع حبل من يصله .

ما بعدها ، وهو اصطلاح النحويين فى الزيادة ، كما يقولون فى الألف واللام من الذى والتى والآن واللات والعزى وأن الزيادة فيها كائنة ولكن لا يستغنى عنها ، وأكثرهم يصطلح بالزيادة على ما دخولها كخروجها وكل صحيح .

أوجه الاعراب الجائزة فى قول الشاعر :

غير مأسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن

للنحويين فى اعراب (غير) ثلاثة أوجه :

الأول : أن (غير) مبتدأ لا خبر له فى معنى النفى والوصف بعده مجرور لفظا ، وهو فى قوة المرفوع بالابتداء ، فكأنه قيل : ما مأسوف على زمن مصاحبا للهم والحزن ، والنائب عن الفاعل الظرف ، قاله ابن الشجرى وتبعه ابن مالك .

الثانى : أن (غير خبر) مقدم ، والأصل زمن ينقضى بالهم والحزن غير مأسوف عليه ، ثم قدمت (غير) وما بعدها ثم حذف (زمن) دون صفته فعاد الضمير المجرور بعلى على غير مذكور فأتى بالاسم الظاهر مكانه ، قاله ابن جنى وتبعه ابن الحاجب .

الثالث : أنه خبر لمحذوف ، ومأسوف مصدر جاء على مفعول كالمعسور ، والميسور ، والمراد به اسم الفاعل ، والمعنى أنه غير آسف على زمن من هذه صفته ، قاله ابن الخشاب وهو ظاهر التعسف .

والى أن نلتقى فى العدد القادم ان شاء الله .

دكتور / أحمد محمد السعيد نافع
مدرس اللغويات فى الكلية

مصادر البحث

١ ــ القرآن الكريم

٢ ــ الايضاح لأبى على الفارسى • مخطوطة دار الكتب

٣ ــ الازهية فى علم الحروف تأليف على بن محمد النحوى الهروى • مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق •

٤ ــ الاستغناء فى أحكام الاستثناء للقرافى ــ مطبعة الارشاد بغداد

٥ ــ الاشتقاق لابن دريد ــ تحقيق عبد السلام محمد هارون

٦ ــ الأمالى الشجرية ــ لابن الشجرى ــ دار المعرفة ــ لبنان

٧ ــ الانصاف فى مسائل الخلاف لكمال الدين أبى البركات الأنبارى تحقيق • محمد محيى الدين عبد الحميد • المكتبة التجارية الكبرى ــ القاهرة •

٨ ــ البحر المحيط لأبى حيان • مطبعة السعادة ط أولى •

٩ ــ التصريح على التوضيح ــ خالد الأزهرى • دار احياء الكتب العربية •

١٠ ــ املاء ما من به الرحمن فى وجوه الاعراب والقراءات للعكبرى ط الحلبى •

١١ ــ حاشية الدسوقى على المغنى ــ مطبعة المشهد الحسينى

١٢ ــ حاشية الخضرى على ابن عقيل طبعة دار احياء الكتب العربية

١٣ ــ حاشية الصبان على شرح الاشمونى ــ دار احياء الكتب العربية

١٤ ــ حاشية الجمل على الجلالين ط الحلبى

١٥ ــ خزانة الأدب • لعبد القادر البغدادى • تحقيق عبد السلام هارون ــ دار الكاتب العربى للطباعة والنشر

١٦ ــ شرح الاشمونى • تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد

١٧ ــ شرح ديوان الحماسة للتبريزى • عالم الكتب
١٨ ــ شرح كافية ابن الحاجب للرضى ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت
١٩ ــ شرح كافية ابن الحاجب للجامى
٢٠ ــ شرح المفصـــــل لابن يعيش ــ عــالم الكتب ــ بيروت • مكتبة المتنبى القاهرة
٢١ ــ الصحاح للجوهرى
٢٢ ــ القاموس المحيط للفــيروز بادى ط الثانية ــ ــ مصطفى الحلبى
٢٣ ــ الكامل للمبرد ــ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم
٢٤ ــ الكتاب لسيبويه • تحقيق عبد السلام هارون ط الهيئــة المصرية العامة للكتاب
٢٥ ــ لسان العرب لابن منظور
٢٦ ــ المسائل المشكلة ــ المعروفة بالبغداديات لأبى على الفارسى
٢٧ ــ المسائل المنثورة لأبى على الفارسى
٢٨ ــ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم • محمد فؤاد عبد الباقى
٢٩ ــ معجم شواهد العربية • لعبد السلام محمد هارون
٣٠ ــ معانى القرآن للفراء
٣١ ــ معنى اللبيب لابن هشام • تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد
٣٢ ــ المقتصب لأبى العبــاس المبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ط • المجلس الأعلى للشئون الاسلامية
٣٣ ــ المنصف لابن جنى على تصريف المازنى تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين • مطبعة مصطفى البابى الحلبى ط أولى
٣٤ ــ همع الهوامع ــ للسيوطى ــ ط السعادة